المحاضرة 05 : الاستثمار في سوق الاوراق المالية

اولا: أنواع اسواق راس المال

1 :**سوق راس المال الفورى** : ويقصد بها تلك الأسواق التي تتعامل بأوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل، يتم فيها تسليم واستلام الورقة المالية محل الصفقة في ذات اليوم أو خلال فترة وجيزة، حيث يتفرع من سوق راس المال الفورى سوقين :السوق أولية، السوق ثانوية.

❖ **السوق الأولية:**(سوق اصدار الاوراق المالية):يتم في نطاقها التعامل مع الاوراق المالية عند اصدارها لاول مرة و ذلك عن طريق ما يسمى بالاكتتاب سواء تعلق ذلك بإصدار الاسهم عند تأسيس الشركات الجديدة او عند زيادة راس مالها بعد التأسيس ،او بإصدار السندات عند الحاجة الى قروض طويلة الاجل ، والاكتتاب في الاسهم قد يكون خاصا (مغلقا) أي مقصورا على المؤسسين وحدهم و قد يكون عاما وذلك عن طريق طرح كل او بعض اسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب فيها، اما الاكتتاب في السندات فغالبا ما يكون عاما حيث يتم اللجوء للجمهور للاكتتاب في السندات .

❖ **السوق الثانوية(سوق تداول الاوراق المالية):** هي تلك المكان الذي يتم فيها التداول بالاوراق المالية على اختلاف أنواعها، أما أسعارها فتخضع لقوانين العرض والطلب مثلها مثل أي سلعة اخرى أي اول من يتأثر بالكساد او الرواج ، ويختص هذا السوق بالتعامل بالاوراق المالية التي تم إصدارها أو طرحها من قبل، أي بعد توزيعها سواء مباشرة أو بواسطة أحد المؤسسات المالية المتخصصة يطلق على هذا السوق بالبورصة او سوق الاوراق المالية .

حيث يرجع استخدام كلمة بورصة للدلالة على المكان والعمليات المتعلقة بالاوراق المالية الى لقب تاجر بلجيكي "فان دي بورص"حيث يمتلك فندق في مدينة بروج البلجيكية وكان هذا الفندق ملتقى التجار في هذه المدينة خلال القرن 16 م ، يمكن تصنيف السوق الثانوية إلى نوعين:

- **الأسواق المنظمة** :وهي التي تأخذ شكل البورصات وتتميز هذه الأسواق بأن لها مكان محدد يتم فيه تداول الاوراق المالية المسجلة بتلك الأسواق، كما أنها تدار بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق .ويدير عمليات التبادل في هذا السوق الوسطاء العاملون به وتفرض لجنة إدارة السوق المالي العديد من الشروط للموافقة على ادراج الشركات في البورصة، إذ تختلف هذه الشروط من سوق إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، و بعبارة أبسط السوق المنظم هو عبارة عن مكان منظم يتم فيه التقاء العرض والطلب للتعامل في الاوراق المالية للشركات المدرجة.

- **الأسواق غير المنظمة** :يستخدم اصطلاح الأسواق غير المنظمة على المعاملات التي تجري خارج السوق المنظم أي خارج البورصات، فليس هناك مكان محدد لاجراء التعامل بالاوراق المالية، حيث يقوم بالتعامل في هذه السوق الشركات المالية أو البنوك أو الوسطاء وفقا للأسعار المعلنة ويلعب الوسيط دورا أساسيا في هذا السوق التي يتصف بالديناميكية المفرطة والمرونة العالية لأن جميع الصفقات تم بسرعة بواسطة وسائل الاتصال المتاحة ودون الحاجة إلى أن يلتقي البائع مع المشتري، إذ يتم استخدام شبكة اتصالات سريعة تربط بين السماسرة و التجار و المستثمرين أي التداول يكون بين حامل الورقة المالية وبين المشتري دون الحاجة لحضور المصدرين

ويحدد سعر التداول بالتفاوض بين المتعاملين، وغالبا ما ينظم المتعاملين في السوق غير منظم بجمعية أو رابطة تسمى بالجمعية الوطنية لتجار السوق المالية و تقوم هذه الجمعية بتنظيم العمل في هذا السوق و منح التراخيص للسماسرة، وتتكون السوق غير المنظمة من سوقين:

- **السوق الثالث: هو قطاع من السوق غير المنظم ويتكون من بيوت السمسرة، ويمارس السوق الثالث دور المنافس للمتخصصين(أعضاء السوق المنظم) والعملاء في هذه السوق هم:المؤسسات الاستثمارية الكبيرة بحيث تتاح لها الفرصة للتفاوض في مقدار العمولة وفي المقابل لا تتمتع بخصم من العمولة عند تعاملها مع الأسواق المنظمة. كذلك بيوت السمسرة هي الأخرى لا تدفع رسوم عضوية مما يمكنها من تخفيض تكاليف خدماتها المقدمة.**
- **السوق الرابع: وهو السوق الذي يجمع المؤسسات الاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء بحيث يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية وهذا التعامل كإستراتيجية للحد من العمولات التي يدفعونها للسماسرة(وتتم هذه العمليات فيما بينهم عن طريق وسيط) ويتميز هذا السوق بالسرعة وانخفاض التكاليف.**

2- سوق راس المال الآجلة :وهي أسواق يتم التعامل فيها بالأوراق المالية ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق.

3- أدوات أسواق راس المال

- **الأسهم**
- **السندات**
- **الأدوات الحديثة لسوق أ رس المال:** بالإضافة إلى أداوت الملكية وأدوات الدين، أدوات أخرى مستحدثة على مستوى سوق راس المال التي لم تكن معروفة من قبل، فهذه المستحدثات تجمع بين صفات كل من الأسهم والسندات والمقصود بالمستحدثات هي المشتقات المالية ، ومن أبرز أشكالها عقود الخيار، العقود المستقبلية والعقود الآجلة.

ثانيا: طرق الاستثمار في سوق الاوراق المالية

1- مفهوم الاستثمار : هو عِبارةٌ عن رأس المال المُستخدم في إنتاجِ أو تَوفيرِ الخَدَمات أو السلع، وقد يكون استِثماراً ثابتاً كالأسهم والسّندات، أو استثماراً مُتغيّراً مثل ملكيّة المُمتلكات، ويُعرَّف الاستثمار بأنّه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخلٍ في الوقت الحالي أو المستقبليّ.

2- طرق الاستثمار : وللقيام بالاستثمار لابد من تحديد الطريقة التي يستثمر بها عن طريق تحديد طريقة الاستثمار في الفردي او الاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار.

- **<u>الطريقة الاولى :استثمر بنفسك :</u>** لابد من معرفة البضاعة المباعة في البورصة:
  - اسهم
  - سندات
  - ،شهادات الايداع الدولية: شهادات الإيداع هي أداة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية، ويقوم بإصدارها أحد المؤسسات أو البنوك الدولية مثل (بنك أوف نيويورك Bank of New York أو دويتش بنك Deutsche Bank) بالدولار الأمريكي أو أي من العملات الأجنبية الأخرى المتداولة بالسوق الحرة

مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية، وذلك بناء على اتفاق مع شركة مصدرة محلية. ويتم إيداع الأوراق المالية لتلك الشركة لدى وكيل بنك الإيداع أو بنك الإصدار (فى المعتاد يكون بنك محلى) ومن ثم فإن الشهادات يتم تداولها كبديل عن الأوراق المالية الأصلية فى أسواق المال الدولية مثل بورصة لندن ولأن مالك شهادات الإيداع هو فى حقيقة الحال مالك الأسهم المحلية المقابلة لها (حسب نسبة تحويل متفق عليها) فإن له الحقوق المترتبة لمالك السهم المحلى من حيث التوزيعات النقدية والعينية وبيع الأسهم.

- **<u>الطريق الثانية: صناديق الاستثمار</u>**

وعاء استثماري لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة مؤسسات مالية مستقلة او تابعة لاحد البنوك اوشركات التامين ذات خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية وهذا ما لا يستطيع الأفراد تحقيقه،حيث تقوم باصدار وثائق استثمار يتم بيعها للمستثمرين افراد اوشركات استثمار حصيلة البيع في عمليات البيع والشراء للوراق المالية المتداوبة في سوق التداول بهدف تكوين محفظة اوراق مالية متنوعة ومتوازنة من حيث العائد والمخاطرة فهي أحد الأسباب الحديثة في إدارة الأموال، وذلك وفقا لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم الخدمية ودرجة تقبلهم للمخاطر لتحقيق المزايا التي لا يمكن تحقيقها منفردين مما يعود بالفائدة على المصرف أو على الشركة التي تؤسس صناديق الاستثمار وعلى المدخرين وعلى الاقتصاد الوطني ككل، وهي وسيلة لتمويل عمليات الاقتصاد الوطني عن طريق ربط المدخرات الوطنية بأسواق المال بما يحقق حماية للمستثمرين فهي وجدت خصيصا لخدمة فئة معينة من المستثمرين وبخاصة صغار المدخرين بإيجاد وسيلة لتنويع استثماراتهم بصورة لا تتاح إلا بوجود محفظة مالية كبيرة.

ويلجا المستثمر الى صناديق الاستثمار في حالة عدم توافر راس المال الكافي او الخبرة اوالوقت لدى المستثمر لتكوين محفظة استثمارية تتسم بالكفاءة لذا فيمكن التغلب عن طريق صناديق الاستثمار على هذه المشاكل عن طريق تجميع المدخرات المالية مقابل اعطائهم اوراق مالية تسمى وثائق الاستثمار والقيام باستثمار هذه المدخرات وفق قواعد وشروط محددة وتدار هده الصناديق من خلال ادارة محترفة تسمى مدير الاستثمار وذلك مقابل اتعاب مالية تسمى اتعاب الادارة وذلك لتحقيق عائد للصندوق توزع على المستثمرين فى وثائق الصندوق. فمن الناحية النظرية يمكن استثمار هذه الأموال فى أشكال عدة مثل الأسهم أو السندات، أو أدوات سوق نقد، او غيرها

<u>وتتم المفاضلة بين الاستثمار الفردي وصناديق الاستثمار كما يلي:</u>

- اذا لم يكن لديك الوقت الكافي لمتابعة اعمالك واستثماراتك فمن الافضل الاستثمار في صناديق الاستثمار.
- اذا لم يكن لديك سيولة كافية فمن الافضل الاستثمار في صناديق الاستثمار.
- اذا لم يكن لديك رو المغامرة ولو قليلا وتفضل الاستثمار بدون تحمل أي اعباء فمن الافضل الاستثمار في صناديق الاستثمار .

●اذا كان لديك كل ما سبق (وقت، سيولة، روح مغامرة) فمن الافضل الاستثمار الفردي لمتعة ان تحقق الربح و متابعة نمو الاعمال والاموال.

ثالثا: ماهية المحفظة المالية

لقد شهد الاستثمار في الأوراق المالية تطورات كبيرة من نواحي متعددة، حيث ظهرت نظريات عديدة تتناول هذا الموضوع هدفت إلى تعظيم العائد المتوقع من الاستثمار وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة . وكان لهذه النظريات أثر كبير في تغيير الطريقة التي يتم فيها اتخاذ القرار الاستثماري . ومن جهة أخرى شهدت بورصات الأوراق المالية تطورا كبيرا في كافة جوانب عملها التقنية والتشريعية وخاصة في مجال عمليات التداول مما سهل التداول في الأوراق المالية إضافة إلى تطوير طرق نشر المعلومات بحيث أصبحت متوفرة للجميع من خلال المواقع الإلكترونية للبورصات وهيئات الأوراق المالية ومؤشرات مزودي المعلو مات.

عند سماع كلمة محفظة يتبادر إلى الذهن الشيء الذي نحمله معنا باستمرار والذي نضع فيه النقود وبطاقات الائتمان وإثبات الشخصية ورخصة القيادة وأي وثائق نرى انه من الضروري حملها معنا باستمرار . بمعنى أخر فأن المحفظة تحتوى على خليط من الأشياء الثمينة التي نمتلكها أما في الاستثمار فأن كلمة محفظة تعني إننا نملك استثمارات متعددة مثل السلع الثمينة كالذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى وكذلك يمكن أن تحتوي على عقارات وأراضي، ويمكن أن تحتوى على أوراق مالية مثل الأسهم والسندات . أي أن المحفظة تحتوى على خليط من الاستثمارات ويمكن كذلك أن تتكون المحفظة من أوراق مالية فقط.

اما محفظة الأوراق المالية فهي عبارة عن توليفة لمجموعة من أوراق مالية تختلف في قيمتها، عائدها، مدة استحقاقها، أنواعها....، يتم اختيارها بدقة بالاعتماد على خاصية التنويع وذلك بغرض تعظيم عائدها وتدنية خطرها أي تحسين العلاقة: العائد / خطر، ولذلك نجد أن المحفظة المالية عادة ما تتكون من عدد مناسب من الأوراق المالية (أسهم، السندات، مشتقات مالية) تتباين وتختلف فيما بينها من حيث قيمتها، معدل العائد المتولد عنها ومدة استحقاقها.